الفصل السادس

التجارة الدولية وتوزيع الدخل
International Trade and the Distribution of Income

في نموذج التوازن العام النيوكلاسيكي فإن الارتباط المتبادل بين توازن سوق السلع وتوازن سوق العوامل يعني أن أي تغيير في أسعار السلع سوف يؤثر على التوزيع الوظيفي للدخل. وهكذا، فالانفتاح التجاري أو حدوث أي تغييرات في الأسعار العالمية سوف يؤثر على العوائد النسبية لمالكي مختلف عوامل الإنتاج. في الأمثلة الواردة في الفصل الرابع، حيث كانت سلع التصدير ذات كثافة رأسمالية، كان الانفتاح التجاري مرتبطاً بالتحرك على طول منحنى التعاقد إلى توازن جديد مرتبط بسعر أعلى لرأس المال مقارنة بالعمالة.

هذه بالطبع، ليست نتيجة جديدة ولطالما كانت مردودات توزيع الدخل محورا لكثير من الخلافات السياسية حول السياسة التجارية. عندما كان ريكاردو منهمكا في الكتابة في السنوات التي تلت عام ١٨١٥م، كان الجدل السياسي في بريطانيا حول تطبيق التجارة الحرة قد خلق مواجهات بين ملاك الأراضي والرأسمالية، وقد كان الفهم السائد وسط ملاك العامل النادر نسبياً، الأرض، أنهم سوف يخسرون من تحرير التجارة. في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة

الأمريكية، حيث كانت الأرض متوفرة ورأس المال نادراً، فضل ملاك الأراضي في الجنوب والغرب التجارة الحرة بينما تكتل أصحاب رأس المال في الشمال الشرقي منادين بالقيود التجارية. وبالمثل فأصحاب رأس المال في الدول الفقيرة أو العمال ذوو المهارات المرتبطة بصناعة غير تنافسية في الدولة مرتفعة الدخل لا يحتاجون إلى تدريب في مجال الاقتصاد لمعرفة أن تحرير التجارة يمكن أن يشكل تهديدا لمصالحهم.

رغما عن ذلك، فالأمر يكتنفه شيء من الغموض. افرض على سبيل المثال، أن سلعة التصدير ذات كثافة رأسمالية. سوف يستفيد أصحاب رأس المال كمنتجين من الانفتاح التجاري، لكن ماذا يحدث إذا كان استهلاكهم غير متناسب لسلعة التصدير التي ارتفع سعرها الآن: هل من الممكن أن تكون خسارتهم كمستهلكين أكبر من مكاسبهم كمنتجين، وينتهي بهم الأمر إلى وضع أسوء؟ تقدم نظرية (Stolper-Samuelson) جوابا حاسما: بكل تأكيد سوف ترتفع العوائد الحقيقية للعامل المستخدم نسبياً بكثافة في السلعة التي ارتفع سعرها. هذا تأثير مكبر يضمن ازدياد سعر العامل المتوفر بالنسبة إلى سعر أي من السلعتين وانخفاض سعر العامل النادر نسبة إلى سعر أي من السلعتين.

يمكن توضح نظرية ستولبر وساموبلسون بالأرقام من خلال أي تغير للسعر النسبي. افرض أن سعر السلعة Y زاد بمقدار ١٠٪ بينما لم يتغير سعر السلعة X. يمكن تقسيم الزيادة في سعر Y بين التكاليف المرتفعة للعمل ورأس المال المستخدمين في إنتاج Y، لكن لا يمكن لهذه التكاليف أن تكون قد زادت بالتساوي لأننا نعرف من الفصل الرابع أن نسبة أسعار العوامل P_K/P_L قد زادت. لا يمكن لكل من P_K وP_L أن يزيدا بأكثر من ١٠٪ أو بأقل من ١٠٪ (وإلا فإن

التغير في P_y سوف يكون أكثر أو أقل من ١٠٪)، لذلك فإن الزيادة في P_k يجب أن تكون أكبر من ١٠٪ والزيادة في P_L يجب أن تكون أقل من ١٠٪. باستخدام نفس الحجة بالنسبة لـ P_X يمكن اثبات أن الزيادة في P_K يجب أن تكون أكبر من الصفر والزيادة في P_L يجب أن تكون أقل من الصفر. وهكذا فهناك ترتيب محدد:

$$\uparrow P_k > \uparrow P_y > \uparrow P_x > \uparrow P_l$$

هذا هو التأثير الكبير المتضمن في نظرية Stolper-Samuelson. وفي حالة أكثر من عاملين، يمكن استخدام نفس الطريقة لإظهار أن سعر أحد العوامل يجب أن يزيد بأكثر من ١٠٪ وسعر عامل آخر يجب أن يزيد بأقل من الصفر. أي، أن العائد الحقيقي لأحد لعوامل يجب أن يزيد والعائد الحقيقي لعامل آخر يجب أن ينقص.

يمكن توضيح نظرية Stolper-Samuelson في مخطط صندوق إدجورث (Edgeworth Box). افترض أن دولة منعزلة ذات وفرة رأسمالية تعمل عند النقطة A على منحنى التعاقد الخاص بها (الشكل رقم ٦,١). انفتاح الاقتصاد والاستجابة للسعر النسبي المرتفع للسلعة Y ذات الكثافة الرأسمالية يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من A إلى B، حيث تخصص المزيد من الموارد لإنتاج السلعة Y بينما تذهب موارد أقل لإنتاج السلعة X. خط سعر العوامل الأكثر تفلطحاً، والذي ميله P_L/P_K يشير إلى ازدياد السعر النسبي لرأس المال. وبما أن نسبة رأس المال/ العمل الآن أقل في النشاطين، فقد زادت الإنتاجية لرأس المال أيضاً؛ لذلك فإن العائد الحقيقي لرأس المال يكون أعلى.

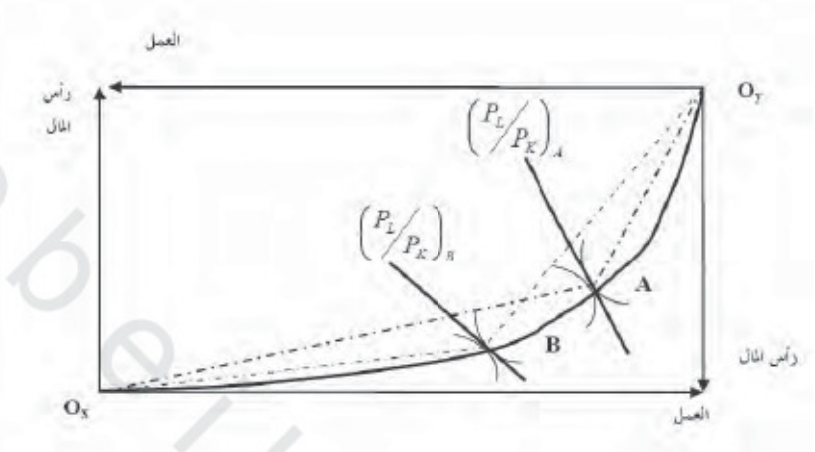

الشكل رقم (١, ٦). نظرية Stolper-Samuelson.

ملاحظة: النقطة A تمثل التوازن قبل التجارة والنقطة B التوازن بعد التجارة. عند B يكون سعر رأس المال أعلى نسبيا من سعر العمل (يظهر ذلك من خلال خط سعر العوامل الأكثر تسطحاً) وتكون نسبة رأس المال: العمل أقل في كلا النشاطين (يتضح ذلك من خلال الخط المنقط الأكثر تسطحاً بين O_x وO_y) مقارنة بالنقطة A.

نظرية Stolper-Samuelson قوية ومستقرة. فهي مستقرة لأنها لا تستند على عدد كبير من الفرضيات، لا يوجد افتراض بأن دوال الإنتاج تكون نفس الشيء أو افتراض حول التفضيل في باقي العالم أو ما إذا كانت الأسواق العالمية تامة المنافسة. وهي قوية بسبب وضوح وأهمية رسالتها التي مفادها أن هناك مكاسب من التجارة، لكن بعض المجموعات حتماً سوف تخسر.

سوف يسبب انفتاح التجارة في نموذج التوازن العام للدولتين تغيرا في أسعار العوامل في كلا البلدين. الزيادة في العائد الحقيقي لرأس المال في الدولة التي تم تحليلها قبل قليل سوف يرافقها زيادة في العائد الحقيقي للعمل في الدولة ذات الوفرة العالمية. إلى متى سوف تستمر هذه العملية؟ مع تشابه دوال الإنتاج

وتفضيلات المستهلك، وفي غياب تكاليف النقل أو العوائق الأخرى للتجارة، هذه العملية سوف تستمر حتى تتطابق أسعار العوامل في الدولتين.

أثبتت نظرية ***تساوى سعر العوامل*** ***(the factor price equalization theorem)*** أولاً بواسطة Paul Samuelson (1948, 1949). مع عدم وجود قيود على الحركة العالمية للسلع، يجب أن تتساوى نسب أسعار السلع عبر الدول، وهذا يعني أن التكاليف النسبية يجب أن تتساوى عبر الدول، وإلا سوف يستمر وجود مكاسب غير مستغلة من التجارة. تساوي التكاليف يمكن فقط تحقيقه للدولة ذات الوفرة الرأسمالية والتي توجه رأس مال كثير إلى إنتاج السلعة (Y) ذات الكثافة الرأسمالية بحيث تنعكس وفرة رأس المال تماماً في إنتاجها العالي من السلعة (Y)؛ وطالما أن الوفرة النسبية الرأسمالية قد انعكست في انخفاض السعر النسبي لرأس المال، سوف يكون هناك مكاسب بطيئة من التجارة.

بحسب الفرضيات المعطاة فالحجة منطقيا لا تشوبها شائبة؛ ما لم يكن هناك فوارق في الحجم تقود إلى أن تصبح دولة صغيرة متخصصة بالكامل قبل تساوي أسعار العوامل. نظرية تساوي سعر العوامل تتبع من النقطة التي تم توضيحها في الفصل الرابع والتي فحواها أن النموذج الكلاسيكي الحديث ينطوي على درجة واحدة من الحرية؛ بمجرد تحديد الأسعار النسبية أو الإنتاج، فإن بقية الأشياء تتحدد داخلياً. أثبت روبرت منديل Robert Mundell (1957) النتيجة: إذا كانت العوامل حرة الحركة عبر الحدود تكون أسعار العوامل النسبية متساوية في كل مكان، فسوف تكون هناك عملية لتساوي أسعار السلع حتى في غياب التجارة في السلع. في نموذج التوازن العام النيوكلاسيكي وبدون انحرافات من ظروف المنافسة الكاملة فيما عدا عدم حرية حركة السلع أو العوامل عبر الحدود، سوف يكون هناك تساويا لأسعار السلع وكذلك لأسعار العوامل.

نظرية تساوي سعر العامل أقل استقرارا من نظرية Stolper-Samuelson لأن متطلباتها من الفرضيات أكثر تقييدا. في وجود أي اختلافات في دوال الإنتاج أو في عوائق حركة السلع لا تستقيم نظرية تساوي سعر العوامل. لاحظ Mundell أن الناتج الحقيقي في الواقع سوف يكون متقاربا بدلاً منه تساويا. من المحتمل أن يكون التقارب أكثر في أسواق بعض السلع (مثل: السلع المتجانسة التي تكون نسبة وزنها إلى قيمتها منخفضة كالذهب والألماس) مقارنة بالسلع الأخرى (مثل: المنتجات المتميزة التي يكون من الصعب مقارنة أسعارها). وعلى الرغم من عجزها في تفسير الاختلافات الدولية في عائدات العوامل، خاصة التفاوت الكبير في الدخول بين الدول الغنية والفقيرة، إلا أن نظرية تساوي أسعار العوامل يمكن أن تكون مفيدة كمؤشر لاتجاهات المدى الطويل. ترى Anne Kruger (1968) أن الاختلافات الدولية في دخل الفرد تعكس الاختلافات في الموارد المتوفرة، خاصة رأس المال البشري، وهذا يعني ضمنيا أن الاستثمار في رأس المال البشري في الدول منخفضة الدخل سوف يؤدي إلى تقارب الدخول الفردية. ارتفاع الدخول السريع في دول شرق آسيا المنفتحة ذات الأداء المرتفع أيضاً يقترح أن التجارة طريق لتحقيق التقارب، على الرغم من أن الأدلة من دراسات النمو المقطعية عبر الدول توضح أن التقارب يكون مشروطاً بعدة أشياء، خاصة المؤسسات الجيدة.

نموذج العوامل المتخصصة The Specific Factors Model

إن منتجي السلع المنافسة للواردات ومستهلكي السلع المصدرة، في نموذج التوازن الجزئي في الفصل السابق، هم الخاسرون من التجارة. كيف يمكن التوفيق بين هذا التركيز على القطاعات وبين التركيز على العوامل، الوارد أعلاه، في تحليل الآثار التوزيعية للتجارة؟ تعتمد الإجابة على درجة حركة العامل بين القطاعات داخل الدولة.

افترض لبعض العوامل في *نموذج العوامل المتخصصة* الذي طوره Paul Samuelson وRon Jones عام (١٩٧١) بأن تكون خاصة بقطاع معين؛ ومن ثم يصعب تنقلها بين القطاعات. افرض أن إنتاج الغذاء يتطلب العمالة والأرض، وأن إنتاج الملابس يتطلب العمالة ورأس المال. الأرض ورأس المال عوامل متخصصة بينما العمالة متنقلة. سوف يتم توزيع العامل المتنقل بين القطاعات بحيث تتساوى قيمة إنتاجيته الحدية في كل القطاعات، وتكون مساوية لمعدل الأجور. الشكل رقم (٢, ٦) يوضح منحنيات الطلب على العمالة في قطاعات الملابس والغذاء (VMP_f وVMP_c)، وقد اختيرت نقطة الأصل بحيث يكون طول المحور الأفقي، O_fO_c، مساوياً لعرض العمالة الكلي. تقاطع VMP_f وVMP_c يحدد معدل الأجر (W_1) وتوزيع العمالة بين القطاعين، O_cL_1 في الملابس وO_fL_1 في الغذاء.

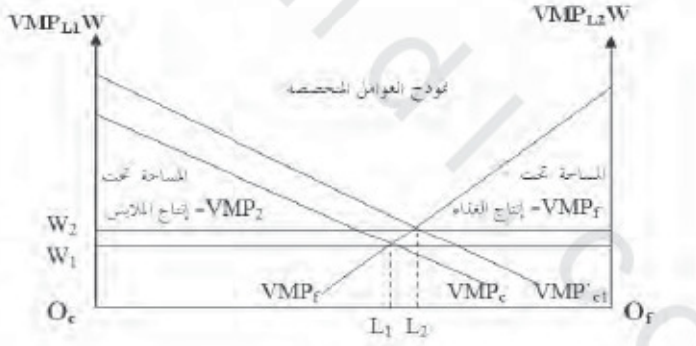

الشكل رقم (٢, ٦). توزيع العمالة في نموذج العوامل المتخصصة.

ملاحظة: عند الأسعار الأصلية للغذاء والملابس، معدل الأجر التوازني هو W1 وتذهب O_cL_1 وحدة عمل لإنتاج الملابس ويذهب الباقي، O_fL_1 لإنتاج الغذاء. عندما يزداد سعر الملابس، تزيد قيمة الإنتاج الحدي بحسب حجم الزيادة في السعر (من VMP_{c1} إلى VMP_{C2})، عمالة أكثر سوف تستخدم في إنتاج الملابس وسيزداد الأجر من W1 إلى W2.

الآن، افترض ارتفاعا في سعر الملابس يتمثل من خلال انتقال منحنى VMP_c إلى أعلى. سوف يزيد معدل الأجر التوازني من W_1 إلى W_2 في حين أن L_1L_2 وحدة من العمل سيعاد توزيعها من إنتاج الغذاء إلى الملابس. التأثير على الأجور الحقيقية غير مؤكد، بسبب أن الزيادة في W أقل من الزيادة في سعر الملابس (أي أن المسافة العمودية من W_1 إلى W_2 تكون أقل من تلك التي من VMP_c إلى VMP'_c) لكنها أعلى من التغير الصفري في سعر الغذاء. سوف يكون وضع الرأسماليين، بدون شك، أفضل لأنهم ينتجون أكثر ويستلمون أكثر لكل وحدة منتجة؛ عوائدهم لكل وحدة مباعة هي الفرق بين السعر وتكلفة الأجر. وبالعكس، سوف يكون وضع ملاك الأرض وبدون شك أسوأ؛ لأنهم ينتجون أقل وتكلفتهم لكل وحدة مباعة زادت بينما لم يتغير سعر منتجاتهم.

نموذج العوامل المتخصصة، مثل نظرية ستولبر – ساميلسون، يعطي ترتيبا محددا لعوائد العوامل وتغيرات السعر:

$$\uparrow \text{العائد إلى رأس المال} > \uparrow P_c > \uparrow W > \uparrow P_f > \uparrow \text{العائد إلى الأرض}$$

وتكون المحصلة أن وضع العامل المرتبط بالنشاط ذي السعر النسبي المتزايد سوف يكون أفضل والعامل المرتبط بالنشاط ذي السعر النسبي المتناقص سوف يكون أسوأ، بينما سيكون العائد الحقيقي للعامل المتنقل (W/P في هذه الحالة) غامض. لذلك، التجارة تفيد العوامل المتخصصة في قطاع التصدير وتضر العوامل المتخصصة في القطاع المنافس للواردات، بينما التأثير على العوامل المتنقلة غير واضح.

يجسد نموذج العوامل المتخصصة حقيقة مهمة في حالة ملاك المصادر الطبيعية، ويفسر معارضة ملاك الأرض لتحرير التجارة في القرن التاسع عشر في إنجلترا، مثله مثل نظرية Stolper-Samuelson. ومع ذلك بالنسبة لمعظم العوامل

فالتنقل مسألة مقدار. يمكن أن يكون لدى العمال مهارات محددة في عملهم الحالي، لكنهم يستطيعون الانتقال إلى عمل آخر واكتساب مهارات جديدة. وهكذا فربما يكون نموذج العوامل المتخصصة الخيار الأفضل لتوضيح الآثار التوزيعية لتغيرات الأسعار النسبية في المدى القصير. عندما تكون الصناعة مهددة من منافسة الواردات، فإن كل من العمال والملاك غالباً يتحدون للمطالبة بالحماية بسبب أن لكل منهما درجة من التخصص القطاعي بصرف النظر عما إذا كان القطاع ذا كثافة عمالية أو رأسمالية. من المنظور الوطني، يمكن أن يكون هناك مشكلة تضارب في الوقت: تكاليف التأقلم ستكون أقل إذا كان الاقتصاد محمياً من تغيرات السعر العالمي، لكن يمكن أن تكون الفوائد في المدى الطويل أكبر إذا تيسر انتقال العوامل بين القطاعات استجابة لمؤشرات الأسعار في الأسواق العالمية.

المدلولات السياسية للتحليل في هذا الفصل وفي الفصل السابق هي أن الحكومات ربما تحتاج إلى التدخل لإدراك المكاسب من التجارة. في تحليل الشكل رقم (٣,٥) تنشأ المكاسب الصافية من التجارة من الفرق بين مكاسب المستهلكين وخسارة المنتجين. إذا كان بالإمكان تعويض الخاسرين بطرق غير مشوهة للسوق، مثل تحويل إجمالي من المستهلكين يساوي الخسارة في فائض المنتجين (المساحة a في الشكل رقم ٣,٥)، فإن الوضع بعد التجارة سوف يكون أفضل حسب قاعدة باريتو (Pareto Superior)، أي أن بعض الناس سيكون وضعهم أفضل، ولن يكون هناك أحد في وضع أسوأ. بالمثل، نموذج العوامل الخاصة يسلط الضوء على تكاليف التأقلم المتعلقة بالتجارة عندما يكون لبعض الناس رأسمال أو مهارات خاصة بمهنهم الحالية؛ التعويض لمقابلة انخفاض قيمة المعدات أو المهارات المتخصصة سيكون ضروريا لتحقيق الناتج المتفوق حسب منظور باريتو. سوف

نعود إلى هذه المسائل عند مناقشة السياسة التجارية، لكن الصعوبات ينبغي أن تكون ظاهرة؛ فقد لا يرغب المستهلكون في دفع الضرائب لتعويض المنتجين وقد لا يود المنتجون المخاطرة بخسارة فائض المنتج مقابل وعد غير مضمون بالتعويض من السياسيين. نفس الاحتراس ينطبق على ملاك العوامل المتخصصة، وفي كل الأحوال فالخاسرون لديهم حافز للمبالغة في مقدار التعويض المطلوب ولاستخدام القوة السياسية بدلاً من التحليل الاقتصادي لدفع قضيتهم.

وعلى المدى الطويل، عندما تكون كل المدخلات متحركة يتسع المجال لنظرية ستولبر وساموبلسون. بالنسبة للقرن التاسع عشر، وضح O'Rourke and Williamson (1999) أن تطور الاقتصاد الأطلنطي كان مدفوعا عن طريق التجاوب مع اختلافات أسعار العوامل. في الأماكن الأخرى، أدى الانفتاح نحو التجارة الدولية إلى تغيرات في توزيع الدخل متفقة مع نظرية Stolper-Samuelson. في حالة صادرات الأرز التايلندي، السلعة ذات الكثافة العمالية، فقد استفاد صغار المزارعين، وفي اليابان استفادت الأسر ذات الدخل المنخفض من تصدير الحرير والشاي، على الرغم من أن فرض ضريبة على الأرض أدى إلى تغيير وضعهم بعد خصم الضريبة[1]. في القرن التاسع عشر كانت النيترات هي

(١) حوالي العام ١٨٩٠م كانت تايلاند واليابان الدولتين الأوليين في شرق آسيا من ناحية انتشار الواردات. يذهب Daniel Bernhofen and John Brown (٢٠٠٥) إلى أن اليابان تقدم مثالا لتجربة طبيعية حول الأثر على اقتصاد السوق من جراء الانفتاح التجاري، بسبب تحولها من الانغلاق الكامل تقريباً في عام ١٨٥٨م إلى التجارة الحرة الكاملة تقريباً حوالي عام ١٨٦٥م بعد قرنين من الانعزال (١٦٣٩- ١٨٥٣م)؛ يرى الكاتبان أن في ذلك تحقيقا لتنبؤات نموذج التجارة الكلاسيكي الحديث القياسي بمكاسب من التجارة أضافت حوالي ٨-٩٪ لقيمة إجمالي الإنتاج. كان سعر الصادر الرئيس، الحرير الخام، مستقرا لكنه تغير هيكليا عام ١٨٥٩م واتجه بقوة نحو الارتفاع في العقد التالي (1860s).

الصادرات المهيمنة لتشيلي وكان الرأسماليون، خصوصا المستثمرين الأمريكيين والبريطانيين، هم المستفيدون الرئيسيون من التجارة. هذا المثال الأخير يوضح مدى أهمية المؤسسات أو طبيعة دالة الإنتاج متعددة العامل في تفسير الظروف الحقيقية، فمثلا رأس المال الأجنبي يمكن أن يكون مهما في أنشطة التعدين أو صناعة العقاقير التي تتطلب ليس رأس المال فحسب ولكن أيضاً مهارات أو معرفة مناسبة. سوف يكون إدخال التقنية والمنافسة غير التامة في التحليل من بين مهام الفصلين القادمين.

obeikandl.com